

حزيران/يونيو 2016

## الراдикаلية المصرية وموجات الصعود والهبوط

## دوافع انضمام بعض الشباب المصري إلى العنف المسلح أو انسحابهم منه

شريف محي الدين\*

شهدت مصر خلال الخمس أعوام التالية لاندلاع ثورة 25 يناير 2011 موجات من الصعود والهبوط للراдикаلية الجهادية، ورغم تسليط الضوء على الوضع المشتعل في مناطق شمال سيناء في أعقاب يوليو 2013 مع إعلان وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي عضو جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن سيناء كان لها وضعاً خاصاً منذ ما قبل تلك الفترة، وتحاول الورقة بناءً على اثني عشر مقابلة التعمق في استكشاف مستويات مختلفة من دوافع وسياقات انضمام بعض الشباب المصري إلى العنف المسلح داخل مصر وخارجها، أو تأييدهم لذلك مع إحجامهم عن الفعل. لتوضح أن لقرار اللجوء إلى العنف المسلح الكثير من التعقيدات والأبعاد والتي لا يمكن حصرها فقط لمجرد دوافع أيديولوجية أو ظروف اجتماعية واقتصادية.

وبالرغم من تصاعد الخطر الذي تمثله مجموعات الراديكالية المصرية، والتي تعتبر أخطرها جماعة أنصار بيت المقدس والتي غيرت اسمها إلى ولاية سيناء مع إعلانها البيعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش، إلا أن هذه الفترة من عام 2016 أثناء كتابة الورقة تمثل تراجعاً على مستوى الراديكالية المصرية، مع الانخفاض الكبير في أعداد الراديكاليين الجهاديين المسافرين إلى سوريا، أو الساعين إلى ذلك بحسب المقابلات. كما أن مستوى عمليات العنف المسلح قد انخفض بصورة كبيرة مع انحسار الجماعات الراديكالية الرئيسية - بخلاف ولاية سيناء- التي ظهرت في أعقاب يوليو 2013 وعلى رأسها جماعة أجناد مصر، وحركة العقاب الثوري.

ويمكن للسلطات المصرية استغلال هذه اللحظات من التراجع لتيسير عمل مراجعات بدلاً من استمرار التنكيل الذي يؤدي للجوء المزيد من الجهاديين إلى تكفير الدولة وربما تبني مشروعية رفع السلاح ضدها و لو بعد حين.

مرّت الراديكالية المصرية بموجات من الصعود والهبوط على مدى خمسة أعوام منذ اندلاع الثورة المصرية في 25 كانون الثاني/يناير 2011. وشكّلت بعض المناطق الشمالية من سيناء في الداخل المصري ساحة رئيسية للصراع. في حين كان السفر والانضمام إلى القتال الدائر في سوريا منذ تحول الثورة السورية إلى حرب أهلية، هو الساحة الأقرب خارجياً بالنسبة للمتحولين إلى العنف من مصر، سواء مرحلياً أو نهائياً.

تتناول هذه الورقة دوافع الانضمام، واقتراب عينة من الشباب من خيار اللجوء للعنف. سواء مارسه أم اكتفت بتشجيعه نظرياً داخل مصر أو خارجها. وتحاول الورقة الوقوف على آليات التحوّل للعنف وربطه بما يسمى بالراديكالية الجهادية المصرية.

### اقتصار الطابع المسلح للثورة المصرية على سيناء

لشمال سيناء وضعٌ خاصٌ على الصعيد المصري. لم يقتصر على الأيام الأولى لاندلاع الثورة المصرية فقط. بل تجاوزها، حيث تصاعدت الهجمات فيها على قوات الأمن عقب إعلان وزير الدفاع وقتها، ورئيس الجمهورية حالياً عبد الفتاح السيسي عزل محمد مرسي رئيس الجمهورية آنذاك عضو جماعة الإخوان المسلمين في 3 تموز/يوليو 2013. وقد شهدت مدينة الشيخ زايد سقوط أول شهيد تم تصويره بالكاميرا في الثورة المصرية، وهو الشاب محمد عاطف والذي تم قنصه وهو يحتج ضمن مظاهرة في 27 كانون الثاني/يناير 2011.

وفي اليوم نفسه وبسؤال طالب جامعي من الشيخ زايد خلال مقابلة تليفونية عن ردة الفعل المتوقعة بعد سقوط أول قتيل في سيناء؛ كان صدى الرصاص والصواريخ مسموعاً. وأجاب الطالب: إن هذا هو الرد، وبين أن الدوي الهائل الذي حدث أثناء المكالمة كان سببه أحد صواريخ الـRPG، التي أطلقها أحد الأفراد بجواره على معسكر الأمن المركزي. وأكد أنه بحلول الغد لن يكون هناك تواجد للشرطة بالشكل القمعي الذي اعتادت عليه في أرض سيناء بعد اتفاق قبلي على ذلك لم يحدد طبيعته.

وقد تحقق هذا الزعم. ليس فقط في شمال سيناء، بل في عموم مصر مع غروب شمس يوم جمعة الغضب 28 كانون الثاني/يناير 2011، ولكن كان المختلف في شمال سيناء هو اللجوء المكثف للأسلحة النارية والصاروخية في سبيل تحقيق هذا الغرض، وكان تأييد الشباب الجامعي لهذا التصعيد الراديكالي ضد قوات الأمن، بحسب المقابلة معه، هو أنه كان رداً على مصرع الشاب محمد عاطف أثناء الاحتجاج السلمي.

### إشكاليات المراجعات الفكرية الجهادية عقب اندلاع الثورة

كان عام 2011 هو الأكثر هدوءاً من حيث هجمات الراديكاليين، فبعد الثمانية عشر يوماً الأولى من الثورة والتي انتهت بالإطاحة بالرئيس حسني مبارك، لم تحدث هجمات كبيرة من الراديكاليين سواء في سيناء أو عموم مصر، على قوات الأمن أو مقرات أجنبية. عدا تفجير خط الغاز الطبيعي الذي يتم تصديره من مصر إلى إسرائيل بضعة وعشرين مرة تقريباً.

وعلى الرغم من أن الانفلات الأمني كان سمة رئيسية في عام 2011، بعد هزيمة قوات الشرطة شعبياً في 28 كانون الثاني/يناير. وانسحابها من الشوارع لأسابيع في القاهرة والعديد من المدن المصرية، الأمر الذي شكّل فرصة سانحة للراديكاليين لشن هجمات قوية في لحظات هشاشة الدولة؛ فإن ذلك لم يحدث. ووفقاً لإحدى المقابلات مع أحد الجهاديين الذين خرجوا من السجون خلال الثمانية عشر يوماً، فإن أول شيء فعله لحظة خروجه كان التوجّه إلى ميدان التحرير "الذي كان له الفضل في وقف الظلم" كما يصف. وعلى الرغم من اختلاف توجهات الكثير من الأطياف المشاركة في الثورة عن أفكاره ورؤيته؛ فإنه أبدى مرونة ولم يلجأ إلى التشدّد لفرض أفكاره. هذه المرونة شاركه فيها العديد من زملائه الجهاديين، وبضعة شيوخ مصريين ذائعي الصيت في الأوساط الجهادية في مصر والعالم الإسلامي.

ترجع تلك المرونة إلى تغيّر السياق، فالنظام البوليسي الذي كان أغلب هؤلاء الجهاديين يرون أنه نظام كفر، ويؤمنون أنه لا يوجد وسيلة متاحة لتغييره سوى باستخدام العنف والقوة؛ تهاوت سيطرته المحكمة في بضعة أيام بعد نزول الناس إلى الشوارع بالملايين. وبالتالي فإن الهدف الأوّل والرئيسي أمام الجهاديين المتمثل بإسقاط النظام تحقق بسهولة على عكس ما كان متوقعاً، وعلى أيدي غيرهم من أطياف أخرى متنوعة من الشعب. وإن كان بعض الجهاديين شاركوا في الثورة، فإنهم لم يخططوا لها. يتبقى الهدف الثاني لديهم المتمثل بتحكيم الشريعة الإسلامية في الدولة والمجتمع. وهو ما يطرح مزيداً من الإشكاليات أمامهم في سياق مختلف كان خارج كل التوقعات. فعلى الرغم من نظرتهم إلى الديمقراطية على أنها نموذج غربي غير متوافق مع الإسلام؛ فإنهم استفادوا منها كثيراً، إذ نالوا حريتهم بخروج العشرات منهم من السجون، ونالوا حرية التجمّع وتأسيس الكيانات. الأمر الذي زاد من صعوبة لجوئهم إلى العنف في لحظات نالوا فيها مكاسب غير متوقعة، وضد الذين كانوا سبباً في حريتهم. لذلك، انخرط الكثير منهم في العملية الديمقراطية وأيدوها، بحسب المقابلات التي قمنا بها في 2012 حين ترشّح الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل لانتخابات الرئاسة.

وفي شمال سيناء، وعقب الهجوم على الشرطة في الثامن والعشرين من يناير/كانون الثاني، جرى الترحيب بانتشار قوات الجيش في تلك المنطقة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وبحسب سبعة مقابلات في تلك الفترة، فقد كان كثير من المواطنين يرون في الشرطة عدواً شعبياً. ومرد ذلك يعود لميراث القمع والتعذيب خصوصاً في أعقاب التفجيرات الإرهابية في جنوب سيناء 2004 – 2005. بينما كان الخيال الشعبي يربط دوماً الجيش برصيد مرتفع من الوطنية والشرف، خصوصاً في تلك المنطقة التي شهدت احتلالاً إسرائيلياً منذ حرب 1967 حتى حرب أكتوبر 1973 التي قطعت أشواطاً كبيرة لتحرير سيناء. وكان الخصم بالنسبة لكثير من المواطنين هو النظام الحاكم، والذي كانت الشرطة أداة رئيسية في منظومة القمع والفساد، بينما الجيش لم يكن متورطاً في أذهانهم ضمن هذه المنظومة وهو جزء من الدولة والشعب بالنسبة لهم. ولا يعني ذلك، عدم خلو تلك المنطقة من جهاديين يحملون أفكاراً مغايرة، إلا أن الثابت أن المزاج الشعبي هناك لم يكن يميل لأفكارهم في أعقاب الثورة. ورغم هدوء تلك الفترة نسبياً من عمليات العنف المسلح ضد أجهزة الأمن المحلية، إلا أنها شهدت طفرة في التسليح حتى عام 2012.

## تصدير الراديكالية والهجمات ضد إسرائيل والنظام السوري

شَهِدَ عامًا 2011 و2012 تصاعد الهجمات الجهادية ضد إسرائيل، والتي كانت جماعة أنصار بيت المقدس الجهادية آنذاك، التي تتمركز في شمال سيناء، تعلن مسؤوليتها عنها. فقد تبنت الجماعة خلال تلك الفترة أربع هجمات عسكرية على الأقل ضد إسرائيل. إضافة إلى تفجير خطوط الغاز المؤدية إليها. والتي بدأت منذ الأيام الأولى للثورة في شباط/فبراير 2011. كما ذكرت الجماعة في أحد إصداراتها المرئية في 2012، أنها كانت ضمن جهاد وقف صفقة "نهب الغاز" كما أسموها، التي نتج عنها "منح الغاز إلى أعدائنا بدون ثمن يُذكر"، ولم تتوقف حتى بعد الثورة، فكانت "عمليات المجاهدين" هي من تُوقفها كل مرة.

التحق وقتها العشرات من الشباب المصري بخلايا وجماعات مسلحة ضمن الصراع السوري والثورة ضد نظام بشار الأسد. وقد شارك محمد مرسي رئيس الجمهورية وعضو جماعة الإخوان المسلمين في مؤتمر أُطلق عليه (مؤتمر الأمة المصرية لدعم الثورة السورية) في إسناد القاهرة في 15 حزيران/يونيو 2013، وذلك قبل أيام من تدخل الجيش وعزله. وفي هذا المؤتمر الذي كان غالبية المتحدثين فيه من رجال الدين المسلمين؛ كرّر مرسي أثناء كلمته هتاف (لبيك يا سوريا)، وحمل المشهد رمزية كبيرة رغم عدم وضوح موقف الدولة المصرية من مسألة السفر للقتال في سوريا آنذاك.

## تموز/يوليو 2013 وإطلاق العنان للراديكاليين

تحوّلت جماعة أنصار بيت المقدس عقب عزل محمد مرسي من رئاسة الجمهورية في 3 تموز/يوليو 2013 إلى تكفير الجيش والشرطة بوضوح، وبدأت في استهدافهم تدريجياً. تلا ذلك إعلان ولائها وبيعها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 وإطلاق مسمى "ولاية سيناء".

ومع إطلاق الجيش لحماته العسكرية في شمال سيناء، وهي الأكبر منذ الحرب الأخيرة مع إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 1973؛ قامت الجماعة بنشر خمسة أفلام توثيقية على الأقل لتوثق فيها الانتهاكات التي تقع من قبل الجيش وقوات الأمن المصرية بحق المدنيين، وما يلحقهم من قصف للمنازل والمساجد، وقتل للنساء والأطفال. ولتؤكد في خطابها الإعلامي على أنها تقوم بالرد العسكري على تلك الانتهاكات من منطلق الجهاد والمقاومة.

ولم تكن "ولاية سيناء" الفاعل الراديكالي الوحيد الذي يشن حرباً على نظام 3 تموز/يوليو، لكنها كانت الأسبق في الإعلان عن هذا التحول. وظلت منذ ذلك الوقت وعلى مدار ثلاث سنوات (حتى كتابة هذه الورقة) الجماعة التي تتبني العمليات التي يسقط فيها أعداد كبيرة من الضحايا. كما شهدت عملياتها تطوراً نوعياً مستمراً يمكن استنتاجه من تنبئها لهجمات لم تقتصر على قوات الأمن المصرية، بل استهدفت أطرافاً دولية، وخصوصاً في عام 2015. إذ قامت بتبني تفجير مبنى "القنصلية الإيطالية" في قلب العاصمة، والإعلان عن خطف المهندس الكرواتي Tomislav Salopek، وتبني قصف مقر قيادة القوات المتعددة الجنسيات والمراقبين في منطقة الجورة بشمال سيناء بالصواريخ، وأخيراً تبني إسقاط الطائرة الروسية في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015 في الذكرى السنوية الأولى لإعلانها بيعتها لتنظيم "داعش".

ووفقاً لمقابلة في آذار/مارس 2016 مع عبد الرحمن<sup>1</sup> الذي يعيش في إحدى القرى جنوب الشيخ زويد؛ فإنه بناءً على مشاهداته واحتكاكه ببعض الشباب الذين يعرفهم وانضموا لولاية سيناء، يمكن تصنيف من انضموا من وجهة نظره في ثلاثة أقسام:

- **الأول:** من تضرروا من عمليات الجيش هناك، حيث تم قصف المنازل عشوائياً، وقتل أفراد من عائلاتهم دون ذنب.
- **الثاني:** أفراد في أدنى السلم الاجتماعي بحكم وضع عائلاتهم أو القبائل الصغيرة التي ينتمون إليها، ضمن النظام القبلي هناك. لذا يتخذون من الانضمام للجماعة الراديكالية المسلحة وسيلة لكسب مكانة اجتماعية. يتساوى فيها أفراد التنظيم من القبائل الأخرى، ويعترف الآخرون خارج التنظيم بمكانة المجاهدين فلا يقومون بالحط من مكانة المنضم كما كان يتم سابقاً.
- **الثالث:** المستفيدون مادياً، كالذين يقومون بعمليات تهريب البضائع عبر الحدود، فيحصلون على مزيد من التأمين لوصولهم للموارد ونقلها من خلال انضمامهم للجماعة.

### المقتنعون بالراديكالية لكن يترددون في حمل السلاح

بافتراض صحة التقسيمات والدوافع السابقة لتفسير حالات المنضمين إلى ولاية سيناء؛ فإنها تطرح المزيد من الأسئلة، حيث يتضاءل التركيز على أثر الدافع الإيديولوجي، وتظهر الدوافع الاجتماعية والانتقامية المحلية على رأس القائمة. فهل يعني ذلك أن للدوافع الإيديولوجية تأثير أقل؟ لا يمكن الإجابة على هذا السؤال سوى باستعراض مزيد من حالات المقتنعين فكرياً بحتمية الراديكالية، لكنهم تردّدوا في اللجوء إليها.

تعكس حالة الداعية الشاب "أحمد عادل" نموذجاً مختلفاً، إذ كان نمط تدينه مختلفاً بشكل كبير عن النمط السلفي التقليدي. وكان يحاول الدمج بين أساليب التنمية البشرية، وإلقاء الدروس الدينية على الشباب عن كيفية العيش وفق تعاليم الدين في الحياة الحديثة. وأعطى عشرات الدروس في العديد من الأندية والمنظمات الخيرية في القاهرة والإسكندرية وعبر اليوتيوب على شبكة الإنترنت. وعقب إعلان الإطاحة بمرسي عبر أحمد عن تأييده لما وصفه بـ "الشرعية، والحق في التظاهر السلمي ضد حكم العسكر". وتردد في حمل السلاح ضد النظام المصري الجديد عقب سيل دماء المئات من المتظاهرين المؤيدين للرئيس المعزول على يد قوات الأمن.

وأخذت تتشكل لديه قناعة مفادها أنه لا أمل في التغيير في مصر سوى في اللجوء للعنف. لكنه رغم إيمانه بذلك لم يجرؤ على حمل السلاح في وجه إخوانه من جنود الجيش المصري، فآثر أن يقوم بذلك في معركة أوضح بالنسبة له من هذا التعقيد، فكان أن اتخذ قرار السفر بعد ذلك بأسابيع إلى سوريا وانضم إلى إحدى الكتل المسلحة التي تخوض حرباً ضد نظام بشار الأسد.

كما نشر أحمد بعض مقاطع الفيديو على اليوتيوب يدعو فيها الشباب إلى تلبية نداء الجهاد في أرض الشام. ورغم إغلاق موقع الفيسبوك لحسابه الشخصي مرّات عدة، وحذف اليوتيوب للعديد من مقاطع الفيديو التي يقوم بنشرها؛ فإنه كان يقوم

1 جميع الأسماء الواردة في الورقة قد تم تغييرها.

بتأسيس حسابات أخرى في كل مرة، ويستمر في نشر الفيديوهات ليعلم معارضته في كتاباته وخطبه المرئية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، ولتوعد الشيعة والروس بالهزيمة.

أما "وليد" 21 عاماً، والذي كان يدرس في جامعة الأزهر فإن ميوله غلب عليها منذ طفولته الطابع السلفي المحافظ المناهض للثورات، وابتعد دائماً عن الانخراط في السياسة. ولذلك لم يشارك في النزول للشوارع في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2011 في مصر. لكن قناعاته تغيرت وبدأ بالاهتمام بالسياسة مع توالي الأحداث، وبدء اندماج جماعة (الدعوة السلفية)، التي تتخذ من مدينة الإسكندرية مقراً رئيسياً لها، في الحياة السياسية والعملية الديمقراطية. ومع انسداد المجال العام وازدياد قمع التظاهرات بأساليب دموية، ومع قدوم النظام ذي الصبغة العسكرية عقب الإطاحة بمرسي؛ حدث تغيير كبير للمرة الثانية في قناعات وليد، وقام بفك الارتباط شيئاً فشيئاً مع الدعوة السلفية وذراعها السياسي حزب النور بعد أن لازمها منذ طفولته. وذلك لما رآه فيها من تأييد للنظام ذي الطابع العسكري القائم في مصر حالياً، وانخراطها في العملية السياسية الشكلية، دون تغييرات جذرية ترسخ العدل والمساواة وبقية مقاصد الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من ميل وليد لتأييد جبهة النصره ومناصرتها في سوريا، ورفضه ممارسات داعش؛ فإنه في آخر مقابلة قام الباحث بسؤاله فيها عن رأيه بخصوص هجمات باريس الإرهابية التي قامت بها "داعش" في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وعن رأيه بإعلان تبني إسقاط الطائرة الروسية في قلب سيناء؛ عبّر وليد للمرة الأولى عن تغيير ثالث في قناعاته، تمثل في تأييد تلك الأفعال، باعتبار أنه "طالما تقوم تلك الدول بقصف المدنيين في سوريا فإنه ينبغي استباحة المدنيين التابعين لهم أيضاً كما يفعلون بنا". لكن رغم اقتناع وليد بالراдикаلية وتفكيره عدة مرات بالسفر إلى سوريا، فإن التردد وعدم الإقدام على اتخاذ القرار لازمه حتى آخر مقابلة معه. إضافة إلى أنه نفى وجود أي ميل لديه لحمل السلاح ضد الجيش المصري حتى لو تعاطف مع ما يحدث للناس في سيناء.

## خاتمة

يبقى التمييز ضرورياً بين القيادات التنظيمية التي يكون من أهم دوافع لجوئها للعنف المسلح والتطرف هو رسوخ أفكار العنف المسلح لديها، سواء بصبغة دينية أو غير ذلك، وبين العناصر الجديدة التي لم يمض على انضمامها وقت طويل، أو حتى الأفراد الذين تزداد قابلية انضمامهم مع الوقت، ولم يحسموا قرارهم بعد. وتعد الحالات الأخيرة هي محور الورقة لفهم آليات الانضمام الشخصي للجماعات الراديكالية الجهادية والتي تعتبر جماعة أنصار بيت المقدس في سيناء، والتي تحولت إلى مسمى ولاية سيناء، أخطر وأكثر هذه الجماعات تأثيراً من حيث مستوى العمليات وضحاياها.

وتعكس المشاهدات المذكورة تجاوزاً للكثير من الأفكار النمطية المنتشرة عن وجود ميل مسبق للعنف، وخبرات سابقة لدى الشباب المنضم إلى داعش وغيرها من جماعات العنف المسلح. فالحالات التي استعرضناها لم يكن لأي منها خبرات سابقة في الجهاد المسلح، أو المشاركة في عمليات إرهابية. ولم يتضح لديها أي ميل مسبق للعنف. ووفقاً لمحاولة رصد دوافعهم من دون إضفاء تفسيرات مسبقة، نجد أنهم يفرقون بين اللجوء للعنف المسلح داخل مصر والسفر للقتال خارجها.

ففي حين يشكّل الخيار الثاني أغلبية لديهم، ويُعدّ الأيسر في التنفيذ؛ يظل قرار اللجوء للعنف ضد الدولة المصرية مشوباً بتعقيدات كبيرة، لم يتم حسمها عقائدياً بالنسبة لكثير من المنتمين للفكر الجهادي. كما يظل قراراً صعب التنبؤ منطقياً وعاطفياً، نظراً لكون المجنّدين من عوام الشعب ولا يد لهم في المعركة التي يستهدف الراديكاليون فيها رؤوس النظام.

يجدر التنويه بانخفاض ظاهرة السفر للقتال في سوريا بشكل كبير، وذلك للعديد من الأسباب. أهمها عدم اتضاح جدوى القتال هناك، وزيادة تعقيد المشهد، بالإضافة إلى الصعوبة الشديدة في السفر سواء من مصر لتزايد القيود التي وضعتها السلطات المصرية على من ينوون القتال هناك عبر تركيا والتي كانت المعبر الرئيسي للذاهبين للجهاد، وعلى من يسافرون إلى تركيا لأغراض سلمية أخرى. كما أن تركيا نفسها شددت من إجراءاتها فأصبح من الصعب العبور منها.

وختاماً، فعلى الرغم من استمرار الخطر المتصاعد للراديكالية المصرية، إلا أنها تشهد تراجعاً كبيراً. وعليه فقد يكون أجدى للسلطات المصرية استغلال لحظة التراجع هذه لتيسير عمل مراجعات بدلاً من استمرار التنكيل الذي يؤدي للجوء المزيد من الجهاديين إلى تكفير الدولة وتبني مشروعية رفع السلاح ضدها ولو بعد حين.

## عن الكاتب

شريف محي الدين باحث ومتخصص في الدراسات الأمنية وعلم الاجتماع السياسي، ماجستير في العلوم السياسية.

## عن مبادرة الإصلاح العربي

"مبادرة الإصلاح العربي" هي مؤسسة عربية رائدة ومستقلة للبحوث الفكرية، تأسست عام 2005 لصياغة برامج منبثقة عن المنطقة من أجل تحقيق التغيير الديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والعدالة الاجتماعية. وتقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم في الوقت نفسه منبراً للأصوات المتميزة والشابة. يشرف على عمل "مبادرة الإصلاح العربي" مجلس الأعضاء وهيئة تنفيذية.

- نقوم بإنتاج بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، وننتشارك مع مؤسسات عربية وعالمية لنشرها وتوزيعها.
- نسعى لتحفيز الأفراد والمؤسسات على تطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية والاجتماعية.
- نقوم بحشد الأطراف المعنية لبناء تحالفات تسعى لتحقيق التغيير.
- نهدف لأن تشهد الدول العربية صعود مجتمعات ديمقراطية عصرية.



مبادرة الإصلاح العربي، حزيران/يونيو 2016

[www.arab-reform.net](http://www.arab-reform.net)

© 2016 مبادرة الإصلاح العربي تحت رخصة المشاع الإبداعي، [اضغط لقراءة الرخصة](#)

[الكاملة](#)

[contact@arab-reform.net](mailto:contact@arab-reform.net)